



بيان إدانة

يتابع تحالف أوهارد لحقوق الإنسان بكل اهتمام ومسؤولية الحراك الشعبي السلمي في العراق والمطالب المشروعة بالعدالة والحرية والديمقراطية ومكافحة الفساد ومحاسبة المفسدين وملاحقتهم .ويؤكد التحالف تضامنه مع المطالب المشروعة للشعب العراقي وان التظاهرات السلمية التي يشارك بها الآلاف يجب أن ينظر لها بمثابة تحذير مبكر لما يمكن أن يتطور له فيما اذا استمرت الأوضاع على ما هي عليه الآن , وان ممارسة الشعب لحقه في التظاهر السلمي هي احد القيم التي يمارس الشعب من خلالها سيادته وهي منبر الفقير والمهمش لإسماع صوته والمطالبة بحقوقه .

ويدين تحالفنا أعمال القمع والاستخدام المفرط للقوة التي جوبه بها المتظاهرين العزل في مظاهراتهم السلمية ليوم أمس 1-10-2019 في بغداد وعدد من المحافظات وتعرب منظمات التحالف عن قلقها البالغ في ضوء المعلومات التي أوردتها راصدوا التحالف ممن وثقوا ميدانياً مظاهرات العاصمة بغداد والتي تؤكد في مجملها إخفاق قوات الأمن العراقية في الوفاء بالتزاماتها القانونية بأن يكون سلوكها منسجماً مع المعايير والنظم الدولية المتصلة بحق حرية التعبير والتجمع السلمي.

1. إخفاق الحكومة العراقية في الوفاء بالتزاماتها الإيجابية في تسهيل الحق في التظاهر وتأمين الحماية وعدم التعرض لها تنفيذاً لالتزاماتها الوطنية (م 38 من الدستور العراقي) والدولية (م 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان , م 22 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية) , فإلى جانب عدم توفير القوات اللازمة للحماية لهذه التجمعات البشرية فقد تأكد للتحالف اشراك قوات امنية غير مدربة للتعامل مع المظاهرات من خلال اشراك عناصر من حماية امن المنشآت بعد تبديل زيهم وزجهم في وسط المظاهرة بالإضافة الى اشراك عناصر الجيش (قوة حماية مجلس الوزراء) وعنصر



الشرطة الاتحادية (فوج مغاوير الفرقة الأولى) مع أعداد محدودة لقوات مكافحة الشغب.

2. خلص راصدوا التحالف الى أن المتظاهرين قد التزموا بالسلمية في حراكهم وحتى الساعة 2:40 وهو التوقيت الذي تحولت المظاهرة عن نهجها السلمي , فلم يتأيد جنوحهم للعنف أو الاستهداف للأجهزة الأمنية أو التعدي على الأفراد أو الممتلكات العامة أو الخاصة فيما أخفقت القوات الحكومية في الوفاء بالتزامها بالامتناع عن استخدام القوة وتجاوزها المعايير المعتمدة في التدرج في استخدام القوة والتقدير السليم لمبدأ الضرورة والتناسب, من خلال قيام قوات مكافحة الشغب بالانتقال الى التصعيد برش المتظاهرين بالمياه تزامن مع اطلاق قوات لواء حماية مجلس الوزراء قنابل الغاز المسيل للدموع والمهيج للبشرة فيما السلوك العام وقت التصعيد من قبل المتظاهرين كان متسماً بالسلمية واللاعنف وحتى الساعة 2:40 دقيقة حيث لم تتحقق الظروف التي تقررها المبادئ 9,13,14 التي تمكن القوة المكلفة بحماية المظاهرة من استعمال القوة المباشرة للتفريق ! ويلاحظ أن الأسلوب الذي تم اعتماده من القوة المكلفة بالحماية في استخدام أسلحتها للتفريق قد استهدفت إيقاع أكبر عدد ممكن من الضحايا بدلاً عن تفريقهم من خلال محاصرة المتظاهرين بخراطيم المياه في المقدمة واطلاق الغازات على ذيل المظاهرة فيما المقتضى أن لا تستهدف مؤخرة المظاهرة ليتسنى للقوة دفع المتظاهرين للتراجع والتفرق , الأمر الذي ترتب عليه وقوع عدد كبير من الإصابات ومنها إصابات مباشرة لان الأطلاق استهدفت الأجساد دون المساحات الخالية داخل المظاهرة , فيما انتقلت القوة الى استخدام الرصاص الحي في الساعة 3:30 ظهراً ليلحق بعدها المتظاهرين في الشوارع والأزقة المجاورة .



3. على الرغم من عدد الإصابات الكبير الذي تجاوز 200 وحالة وفاة واحدة، إلا أن الخدمات الطبية والإسعاف الفوري لم تكن حاضرة ومتاحة بشكل مباشر لتقديم خدماتها، فقد رصد مراقبي التحالف وصول سيارات الإسعاف الى المصابين بعد 20 دقيقة من الإصابة، فيما المقتضى أن تكون هذه الخدمات مرافقة لتواجد قوة الحماية.

4. تشيد منظمات التحالف بجهود النشطاء والمدافعين والإعلاميين ممن رصد تواجدهم الفعال في رصد وتوثيق ممارسة العراقيين لحقهم في التعبير عن الراي سيما وان منهم من تعرض للإصابة والاختناق.

يذكر التحالف الحكومة العراقية بوجوب احترامها لالتزاماتها الوطنية والدولية تجاه مواطنيها كما يوصي التحالف الدولة العراقية بسلطانها كافة وبعثة الأمم المتحدة بفتح تحقيق عاجل في استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين ومحاسبة مرتكبي هذه الجرائم

تحالف أوهارد لحقوق الإنسان

2019-10-2